الفصل الاول

مفاهيم اساسية في اقتصاديات الاعمال

اولا:- ماهية وأهمية اقتصاديات الاعمال

لقد ظهرت تسميات متعددة لاقتصاديات الاعمال ، لذا اختلفت وجهات نظر الكتاب والباحثين ، فمنهم من اطلق عليه **الاقتصاد الاداري** والاخر اطلق عليه **اقتصاديات الادارة** او **اقتصاديات المشروع** ، اما الاخر فسماه اقتصاديات الاعمال لذا تعرف **اقتصاديات الاعمال** هو العلم الذي يهتم بتطبيق النظرية الاقتصادية الجزئية على المشكلات الادارية سواء كانت تلك المشكلات تواجه المشروعات العامة او الخاصة ونستنتج من ذلك ان اقتصاديات الاعمال توضح لنا الكيفية التي تستطيع فيها ادارة المنشاة وفي اي مستوى من تطويع او تسخير النظرية الاقتصادية لإيجاد الحلول للمشكلات الادارية التي اخذت تزداد اتساعا وتعقيدا.

ثانيا:- اهمية اقتصاديات الاعمال

تبرز اهمية اقتصاديات الاعمال من خلال العوامل التالية

١- **زيادة حدة المنافسة بين المشروعات** :- ادت زيادة حدة المنافسة بين المشروعات ذات الانتاج المتماثل الى تطور وتوسع وتحول تلك المنافسة من المنافسة السعرية التي تتحدد عن طريق الية السوق الى منافسة غير سعرية التي تتعلق بجودة المنتجات واعتماد اساليب الدعاية والاعلان والترويج التي ادت الى زيادة المبيعات.

٢- **اتساع وتعدد المشروعات الخاصة والعامة:**- نتيجة لاعتماد الفكر الاداري على تطوير اساليب وسياسات وأفكار تتماشى مع التطورات الحديثة في المشروعات.

٣- **التغير السريع في الاسواق واتساعها:**- الت حدثت نتيجة للتغير الذي رافق العولمة الاقتصادية التي دفعت باتجاه الاسواق من اسواق منافسة لصالح المستهلكين الى اسواق شبه احتكارية لصالح المنتجين.

٤- **الارتباط والتكامل بين المستويات الادارية المتعددة:**-كإدارة الانتاج والتسويق والادارة المالية وإدارة الافراد من خلال الارتباط الوثيق لوظائف المنظمة (التخطيط،التوجيه،الرقابة،التنفيذ).

٥- **من العوامل التي ادت الى الاهتمام باقتصاديات الاعمال هو حدوث المشكلات الناجمة عن الازمات الاقتصادية** كأزمات التضخم والركود الاقتصادي والتي اثرت على انشطة المشروعات المختلفة لذا لابد من مواجهة هذه الازمات وتخفيف من اثارها السلبية.

٦- **تعدد وتنوع القرارات والسياسات الادارية** :- سواء فيما يتعلق بالطلب والتنبؤ بالطلب والمبيعات واختيار الفن الانتاجي الملائم او الموقع المناسب او السياسات السعرية، وادت هذه القرارات والسياسات الادارية الى الاهتمام بدراسة اقتصاديات الاعمال.

ثالثا:- اهداف المشروعات

تسعى جميع المشروعات الخاصة الى تحقيق الاهداف التالية :-

١- **تعظيم الارباح** :- ان الهدف الرئيسي للمشروعات الخاصة هو اما **تعظيم الارباح** من خلال زيادة المبيعات وبالتالي زيادة في الايرادات او **تخفيض تكاليف الانتاج** الى ادنى مستوى لها.

٢-**الابتكار**:- تسعى منظمات الاعمال الى الابتكار والإبداع من خلال ابتكار طرق انتاجية جديدة تعمل على تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة المبيعات

٣- **تحسين المركز التسويقي**:- من خلال تحسين جودة المنتجات، واتباع سياسات سعرية مناسبة.

٤- **تحسين الكفاءة الانتاجية** :- والتي تعني الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وتلافي الهدر والتبذير في تلك الموارد.

٥- **التنمية الادارية** :- تسعى ادارة المشروعات الحديثة الى تنمية وتطوير كوادرها الادارية من خلال ادخالها في دورات تدريبية على كيفية استخدام الوسائل الادارة الحديثة، والعمل على كسب رضا العاملين من خلال تحسين ظروف العمل واعتماد اسلوب الحوافز المعنوية والمادية التي تهدف الى زيادة الانتاج والإنتاجية وزيادة المبيعات .

٦- **النمو والاستمرارية**:- وذلك من خلال الاستفادة من الارباح المتراكمة واستثمار هذه الارباح.

بصورة عامة كما ان هدف اي منشاة هو تحقيق النمو والاستمرارية من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية والتي تقاس بالصيغة التالية:-

وتمثل **الكفاءة الانتاجية احد عناصر الفاعلية** والتي تعني تعظيم العائد على الاستثمار والذي لا يتحقق الا من خلال زيادة حجم المبيعات وزيادة الانتاجية لعناصر الانتاج وهنالك معياران لقياس فاعلية الاداء

أ- معدل العائد على الاستثمار $= \frac{\text{الارباح المتحققة}}{\text{اجمالي الاصول}}$

ب- معدل النمو في المبيعات $= \frac{\text{قيمة المبيعات الحالية- قيمة المبيعات السابقة}}{\text{قيمة المبيعات السابقة}}$

رابعا:- الوظائف الادارية لمنظمات الاعمال

تتمثل الوظائف الادارية التي تؤديها المشروعات بما يلي:-

١- **الوظيفة الانتاجية (ادارة الانتاج):-** بحيث يتحدد في اطار هذه الوظيفة حجم الانتاج من السلع المختلفة ونوعية المنتجات وكذلك تحديد مستلزمات عناصر الانتاج والاسلوب الواجب اتباعه لانتاج ذلك الانتاج .

٢- **الوظيفة التمويلية (الادارة المالية):-** والتي تحدد مصادر الحصول على الاموال اللازمة وكلفة الحصول عليها ، وكيفية استخدام تلك الاموال ، والعائد المتوقع من خلال المقارنة بين تكلفة الحصول على الاموال لذا ان الوظيفة التمويلية تعتمد على الوظيفة الانتاجية فبعد ان يتحدد حجم المشروع وطاقته الانتاجية يتم تحديد راس المال اللازم لإقامته وتشغيله.

٣- **وظيفة الموارد البشرية (ادارة الافراد):-** تهدف هذه الوظيفة الى ضمان توفير الموارد البشرية اللازمة لتشغيل المشروع بكفاءة عالية.

٤- **الوظيفة التسويقية (ادارة التسويق):-** تنحصر هذه الوظيفة في دراسة السوق وتحليل الطلب والتنبؤ عن المبيعات وتحديد السياسة السعرية المناسبة من خلال الاعتماد على الاساليب الحديثة في ترويج البضاعة.

خامسا:- عملية اتخاذ القرارات الادارية والعوامل المؤثرة

١- مراحل عملية اتخاذ القرارات

وتتضمن عملية اتخاذ القرارات المراحل التالية :-

أ -تحديد المشكلة المراد اتخاذ قرار اداري بشأنها.

ب -دراسة وتحليل المشكلة المعنية والعوامل المتصلة بها من حيث طبيعتها وأسبابها.

ج- دراسة وتحليل كافة البدائل المتاحة سواء حيث الكلفة الايراد.

د- اختيار البديل الامثل من بين تلك البدائل ، الذي يحقق الهدف المطلوب باقل كلفة وباعلى مردود ممكن .

٢ -العوامل المؤثرة في علية اتخاذ القرارات الادارية

من جملة العوامل الخارجية المؤثرة على القرارات الادارية مايلي:-

أ -**الندرة النسبية للموارد** :- كما هو معروف ، بان جميع الموارد الاقتصادية التي تتعامل بها المنشاة (كمدخلات) تتصف بالندرة والمحدودية من جهة وذات استعمالات من جهة

اخرى، وان الطلب عليها يزداد باستمرار نظرا لاتساع النشاطات الاقتصادية وتعدد الحاجات البشرية وتنوعها.

ب **حالة النشاط الاقتصادية** :- تواجه الادارة في عملية اتخاذ القرارات ، هي حالة النشاط الاقتصادي السائد ففي حالة الانتعاش الاقتصادي، يزداد الطلب على الموارد الاقتصادية فترتفع اسعار خدمات عناصر الإنتاج وهذا ما يدفع الى ارتفاع تكاليف الانتاج، ففي هذه الحالة لا تستطيع الادارة اتخاذ قرار بتخفيض الأسعار اما في حالة الركود الاقتصادي فان ذلك يؤدي الى انخفاض الطلب على عناصر الانتاج وبالتالي انخفاض اسعارها في السوق لذلك من اثر في انخفاض تكاليف الانتاج.

ج- **طبيعة السوق**:- مما لاشك فيه ان طبيعة السوق الذي يتم التعامل به من قبل ادارة المشروعات لها تاثير كبير على العديد من القرارات الادارية ، فان هنالك عدة اشكال من الاسواق تتراوح بين السوق المنافسة التامة وسوق المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة، ففي سوق المنافسة التامة ينعدم تاثير المنتج على السوق، وعليه يأخذ السعر السائد في السوق الذي يتحدد وفقا لإلية العرض والطلب، اما في سوق المنافسة الاحتكارية وهو السوق الاكثر شيوعا وانتشارا، بحيث تستطيع الادارة ان تتدخل بعض الشيء في تحديد السعر وذلك حسب طبيعة ودرجة الاختلاف بين سلعة منتج ومنتج اخر، اما في سوق احتكار القلة، فان قدرة المشروعات تزداد في تدخلها في تحديد السعر، ويزداد ذلك التدخل في سوق الاحتكار التام.

د- **درجة التطور الاقتصادي**:- لابد لإدارة المشروع ان تأخذ بنظر الاعتبار درجة ومستوى التطور الاقتصادي الذي يمر به البلد لها اثر كبير في عملية اتخاذ القرارات الإدارية ، حيث ان الدول التي حققت مستوى عالي من التطور الاقتصادي.

ر- **درجة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي**

وقد يتخذ التدخل الحكومي في نشاط المشروعات اشكالا عدة منها :-

١ **الضرائب**:- ان جميع الضرائب المفروضة على المشروعات سواء كانت مباشرة او غير مباشرة ، وتعني انخفاض دخول الافراد وتقليص الطلب وانخفاض في المبيعات، مما ينعكس سلباً على ارباح هذه المشروعات .

٢ **الإعانات** :- تقدم الحكومة بعض الاعانات للمنتجين مثل الاعفاءات الضريبية لفترة زمنية معينة، او الاعفاء من الرسوم الجمركية او الاعتماد على سياسة الحماية الجمركية من اجل حماية الصناعات الوطنية الناشئة من منافسة السلع الاجنبية او تقديم التسهيلات الائتمانية او القروض الميسرة للمشروعات القائمة.

٣- **التسعير الجبري**:- قد تلجا الحكومة احيانا الى تحديد حد ادنى لسعر بعض السلع المعنية بقصد حماية المستهلك من الاسعار المرتفعة مثل تحديد اسعار الخبز والنقل الخاص وبعض الادوية ...الخ.

٤- **تحديد الأجور** :- تتدخل الدولة في تحديد الاجور من خلال اصدار بعض القوانين والإجراءات في تحديد الحد الادنى للأجر الذي يمنع تعسف ادارة المشروعات في مستوى معيشة الافراد والعاملين ، وهذا يعني انه ليس هنالك صلاحيات كاملة للادارة في تحديد مستوى الاجر للقوى العاملة المراد استخدامها بل عليها الالتزام بقوانين العمل المتبعة، التي يتحدد بموجبها الحد الادنى لمستوى الاجر الذي يتضمن المستوى المناسب لمعيشة العاملين .